رفضت فروع انينك البريطاني العثماني فتح ابوابها بالرغم عن الامر الصادر بهذا المعنى عن السلطات العسكرية في ايار ١٩٦٨(٩). في مقابل ذلك سمحت الحكومة الاسرائيلية للمودعين في الضفة الغربية بالسفر الى عمان لسحب مبالغ معينة بالدينار الاردني من حساباتهم شرط الا يزيد المبلغ عن ٢٠٠ دينار لكل سفرة ولمدة لا تتجاوز الشهر الواحد(١٠). وفي نفس الوقت قام بنك لئومي الاسرائيلي بفتح تسعة فروع له في الضفة الغربية والقدس المحتلة. وكان التعامل الرئيسي للعرب مع هذه الفروع هو تبديل العملة بالرغم عن توارد بعض الانباء التي تفيد بأن بعض المزارعين العرب حصلوا على قروض موسمية منها(١١). ونتيجة لتجميد الاموال السائلة في البنوك المغلقة تعطل كل من قطاعي البناء والتجارة في الضفة الغربية عن العمل اول الامر . ولم يحصل الا قلة قليلة من العرب على قروض من البنوك الاسرائيلية في تلك الفترة بسبب تردد رجال الاعمال العرب لدوافع سياسية ولارتفاع اسعار الفائدة الاسرائيلية التي تصل الى ٨ او ٩ بالمئة بينما اعتاد تجار الضفة اسعار الفائدة الاردنية التي لا تتعدى ٥ بالمئة على القروض الطويلة الاجل . ومن ناحية ثانية كان رجال المصارف الاسرائيليون يترددون ايضا في تقديم مثل هذه القروض بسبب الغموض الذي كان يحيط بالوضع السياسي عامة غير ان الحكومة الاسرائيلية تخطت هذه العقبة بسرعة عن طريق تقديم الضمانات التجارية والسياسية للبنوك الاسرائيلية بغية تشجيعهم على تقديم مثل هذه القروض(١٢) باعتبارها تساعد على ربط اقتصاد الضفة الغربية باسرائيل وجعله تابعا لها .

معروف ان النظام الضريبي في الضفة الغربية يختلف اختلافا جوهريا عن النظام المعمول به في اسرائيل ، اذ يقوم النظام الضريبي في الضفة على جباية الضرائب العالية على الاملاك وجعل ضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة منخفضة نسبيا مع اعفاء المزارعين من ضرائب الدخل . ومع ان الحكومة الاسرائيلية قررت ابقاء النظام الضريبي على حاله في الضفة وباشرت جمع الضرائب على الاسس القديمة فقد فرضت رسوما جمركية على بعض البضائع المتجهة من الضفة الى اسرائيل كي تعوض عن الانخفاض النسبي في الضرائب غير المباشرة في الضفة نفسها . كذلك قامت اسرائيل بتبديل نهاية السنة المالية من ٣١ كانون الاول الى ٣١ آذار وهو التاريخ المعمول به في اسرائيل(١٣). وفي تموز ١٩٦٧ أعادت سلطات الاحتلال فتح المكاتب الاقليمية للضرائب كما اعادت توظيف جباة الضرائب العرب بعد تسريح الذين رفضوا التعاون معها(١٤). وفي اواخر ١٩٦٧ اكدت الحكومة الاسرائيلية للسكان العرب ان ٩٠ بالمئة من الضرائب المجموعة سوف تذهب الى السلطات المحلية و ١٠ بالمئة فقط الى الخزينة الاسرائيلية في محاولة من قبلها لجعل رؤساء البلديات والسكان عامة يتعاونون في جباية الضرائب ودفعها . من ناحية اخرى لجأت سلطات الاحتلال الى اجراء له دلالات بعيدة المدى لانه اعطى اسرائيل كافة المعلومات التي تريدها عن اوضاع الملكية في الضفة . قامت وزارة العدل الاسرائيلية بنقل جميع السجلات المتعلقة بملكية الارض الموضوعة في مكاتب اقليمية في الضفة الغربية الى مكتبها المركزي في القدس حيث استحصلت على نسخ منها قبل اعادتها الى مكانها الاصلي . بعد هذا الاجراء سمحت سلطات الاحتلال لهذه المكاتب بفتح ابوابها واعادت الموظفين العرب اليها(١٥). وفي اواسط حزيران ١٩٦٧ اصدرت السلطات العسكرية تشريعا يمنع كل المبادلات العقارية في الضفة الغربية بدون اذن سلطات الاحتلال . كما عينت قيما على املاك الغائبين واملاك الحكومة الاردنية بموجب قانون اسرائيلي صادر عام ١٩٥٠ . ولم تسمح السلطات للاقرباء بالاضطلاع بمسؤولية الحفاظ على ممتلكات النازحين . اي ان تصرفات اسرائيل ونواياها على هذا الصعيد لم تتغير منذ استيلائها الرسمي على ارض فلسطين عام ١٩٤٨. وهذا واضح من التقرير الذي رفعه السيد جوسنج الممثل الشخصي للامين العام لهيئة الامم المتحدة حيث اثار التساؤلات حول سياسة المصادرة التي أخذت تتبعها اسرائيل بعد الاحتلال . ذكر التقرير « ان القيم الاسرائيلي على املاك الغائبين استولى على بيوت لمجرد عدم كون اصحابها في داخلها ، ففي بعض الحالات كان اصحاب هذه البيوت غائبين بصورة مؤقتة بسبب زيارة كانوا يقومون بها الى عمان مثلا »(١٦).

تتلخص اوضاع الصناعة التي نمت في الضفة الغربية قبل الحرب بكونها بالدرجة الاولى صناعات يدوية وخفيفة . وتؤمن هذه الصناعات ، بالاضافة الى قطاع البناء ، حوالي ١٥ بالمئة من دخل الضفة . ونتيجة لتضافر عوامل عديدة ، مثل اغلاق البنوك ، نزوح السكان ، توقف حركة السياحة ،